لا تنسى عدد الزيارات التي قام بها المسؤولون للاجئهم ولا وعودهم المتتالية التي قطعوها على انفسهم للتخفيف من بلوى هؤلاء السكان . ومن جملة هذه الوعود ما جاء في القرار رقم ٣٦٦ الذي اتخذه مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٦٩/٨/١٧ والذي جاء في مقدمته ما يلي : « ايمانا من حزب البعث العربي الاشتراكي بوحدة الشعب العربي ووحدة مصيره وانطلاقا من شعوره بخطورة المرحلة التي تعيشها امتنا العربية في معركتها الحاسمة مع العدو الصهيوني ـ الامبريالي ، وبأهمية ان يكون للعنصر الفلسطيني الدور الطليعي في معركة التحرير قامت قيادة الحزب بدراسة أوضاع الفلسطينيين الموجودين في القطر العراقي وقدمت مقترحاتها الى مجلس قيادة الثورة فقرر معالجتها كما يلي : ١ ـ ازمة السكن : انشاء مجموعات سكنية [illegible]سة على غرار مدينة السلام تتوفر فيها كافة الشروط الصحية (كمجموعات سكنية متكاملة الخدمات) وتبقى هذه الدور ملك الدولة يتمتع الفلسطيني بمنفعتها ما دام موجودا في العراق ولا يحق له شراء الاراضي والبناء وطلب السلف التعاونية والعقارية (١٠)» .

غير ان تلك الوعود جميعا والدراسات ومحاولات تحسين شروط السكن كانت دائما وفي كل مرة تصل الى طريق مسدود لاكثر من سبب :

١ ـ ان سرعة تغير الحكومات في القطر العراقي وبالتالي تغير السياسة المتبعة لم تكن تعطي الفرصة لمشروع واحد لان يأخذ مداه الكامل فيبصر النور. والامثلة على ذلك كثيرة منها : منذ اكثر من سنة ونصف قامت منظمة التحرير الفلسطينية (مكتب بغداد) بدراسة الموضوع مع عدد من المسؤولين العراقيين . وقد توصلت الدراسة انذاك الى ان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل (السيد انور عبد القادر الحديثي) قد طلب الى وزارة التخطيط تخصيص ربع مليون دينار عراقي لنفقات تنفيذ مشروع اسكان للاجئين حيث كان من المقرر ان يضم هذا المشروع ١٥٠٠ وحدة سكنية في القطعة ٩/١ من المقاطعة رقم ١٩ غزالية . وكان الرأي ان ينفذ هذا المشروع من قبل وزارة الاشغال والاسكان للاقتصاد في النفقات . وقد دخل هذا الطلب دوامة مفرغة دون ان يصل الى نتيجة الى ان عهد بوزارة الشؤون الاجتماعية الى وزير اخر (السيد مرتضى الحديثي) فغض الطرف عن المشروع .

٢ ـ ان السياسة المتبعة في قضية سكن الفلسطينيين في العراق كانت في رأينا سياسة خاطئة :

أ ـ ليس هناك تفكير يتصف بالجذرية في محاولات حل هذه المشكلة وانما هو في جميع الاحوال ومختلف الظروف والعهود يرمي الى حلها حلا جزئيا مبتورا سرعان ما يظهر فشله وعقمه . فالسياسة العراقية المتعلقة بشؤون الفلسطينيين لم تتخل قط منذ كانت مأساة اللجوء عن فكرة تأمين «الملاجىء» للاجئين اليها رغم كل ما يرافق هذا النظام من السكن من اخطار اجتماعية وخلقية وصحية . وظلت هذه السياسة منذ العام ١٩٥٠ تدور ضمن هذه الحلقة لا تتخطاها ولا تخرج عنها . كما ظلت تتناول مشكلة كل ملجأ على انفراد دون ان تفكر مرة ، وان فكرت لا تنفذ ، بالغاء هذا الاسلوب السكني الكئيب . فعندما اصبح ملجأ «مترو»(١١) مثلا غير صالح للسكن في منتصف العام ١٩٧٠ استعيض عنه بملجأ اخر في الزعفرانية لتظل مشكلة التكدس السكاني هي هي لم تتغير .

ب ـ ان ما ينفق على سكن الفلسطينيين في العراق ينفق بصورة عشوائية لا تدبر فيها . ونتحدث بالارقام : ان مجموع ما ينفق على سبعة ملاجىء في بغداد معروفة لدينا ايجاراتها يبلغ ١٢٤٠١ دينار عراقي سنويا . وهذه الملاجىء (الصفار ، السباع ، المشغل ، راحيل شحمون ، منشى صالح ، العاقولية ، دار الفلسطينيين) تضم ٢٩٤ أسرة حسب الجداول المذكورة سابقا . أي أن نصيب الاسرة الواحدة يبلغ نحو ٤٢ دينارا في السنة وسطيا . ورغم ان المبلغ زهيد نسبيا الا انه اذا أخذنا بعين الاعتبار الظروف السكنية القاسية التي يعانيها سكان هذه الملاجىء وهي ما اتينا على وصفها سابقا نجد ان مثل هذا المبلغ لو انفق بطريقة أخرى يمكن ان يوفر سكنا اكرم واكثر لياقة .

٣ ـ ان جزءا من مسؤولية مشكلة السكن يقع على الفلسطينيين انفسهم : أ ـ لقد جرى في عام ١٩٦٥ اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية ـ مكتب بغداد ـ والحكومة العراقية ـ عهد المشير عبد السلام محمد عارف ـ على بناء مساكن شعبية للفلسطينيين في منطقة ابي غريب وهي احدى ضواحي بغداد القريبة ، وكاد الاتفاق يأخذ صيغة التنفيذ لولا ان الفلسطينيين اعتبروا ذلك المشروع جزءا من مؤامرة توطينهم خارج وطنهم فثاروا